

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/8/17
6 June 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٧ من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى

انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الهجمات والتوغلات العسكرية
الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص الهجمات
والتوغلات الأخيرة في قطاع غزة المحتل

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ قرار
مجلس حقوق الإنسان ١/٧*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة عن الموعد المحدد. وترد حواشي هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	مقدمة
		أولاً - السياق القانوني: التزامات الأطراف باحترام قواعد القانون الدولي لحقوق
٣	٩-٤	الإنسان والقانون الإنساني الدولي
٤	٦-٥	ألف - القانون الإنساني الدولي
٤	٩-٧	باء - القانون الدولي لحقوق الإنسان
٧	٥٤-١٠	ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ القرار
٧	٢٨-١٠	ألف - إغلاق غزة
١٢	٤٨-٢٩	باء - العنف ضد السكان المدنيين
		جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الأطراف وكان لها أثر على حالة
١٨	٥٤-٤٩	حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة
٢٠	٥٥	ثالثاً - الخلاصة

مقدمة

١- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٧ المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الهجمات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص الهجمات والتوغلات الأخيرة في قطاع غزة المحتل، حيث طلب المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم تقرير إلى المجلس، في دورته الثامنة، عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

٢- فالمجلس، في قراره ١/٧، "يدين الهجمات والتوغلات الإسرائيلية المتكررة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة منها ما حدث مؤخراً في قطاع غزة المحتل، وأسفرت عن خسائر في الأرواح راح ضحيتها أكثر من ١٢٥ شخصاً ومئات الإصابات بين المدنيين الفلسطينيين، منهم نساء وأطفال ورُضع؛ ويعرب عن صدمته إزاء القصف الإسرائيلي لبيوت الفلسطينيين وقتل المدنيين فيها، وإزاء السياسة الإسرائيلية المتمثلة في إنزال عقوبة جماعية بحق السكان المدنيين، وهو إجراء مخالف للقانون الإنساني الدولي، ويدعو إلى مفاضة مرتكبي هذه الأعمال؛ ويدعو إلى الوقف الفوري لجميع التوغلات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة قاطبة ووقف إطلاق الصواريخ البسيطة الصنع التي أسفرت عن مقتل مدنيين اثنين ووقوع بعض الجرحى في جنوب إسرائيل؛ ويدعو أيضاً إلى اتخاذ إجراء دولي عاجل لوضع نهاية فورية للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك سلسلة الهجمات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة والمتكررة في هذه الأراضي والحصار المفروض على قطاع غزة المحتل؛ ويكرر دعوته إلى توفير الحماية الفورية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة امتثالاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ ويحث جميع الأطراف المعنية على احترام قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والامتناع عن ممارسة العنف ضد السكان المدنيين".

٣- ويقدم هذا التقرير مدى التقدم المحرز في تنفيذ القرار على مدى شهرين (٢٥ شباط/فبراير إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) من انتهاء فترة الإبلاغ التي شملها التقرير السابق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن الهجمات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص الهجمات والتوغلات في قطاع غزة المحتل (A/HRC/7/76). ووفقاً لقرار المجلس ١/٧، يركّز هذا التقرير في المقام الأول على الوضع في غزة وما حولها (لا سيما في سياق الإغلاق الذي يتعرض له القطاع) وعلى العنف الذي يمارس ضد السكان المدنيين. وهو يتناول أيضاً الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الأطراف أثناء الفترة المشمولة بالتقرير والتي تؤثر في حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعرض باختصار الالتزامات القانونية الواقعة على عاتق جميع الأطراف بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويقدم توصيات إلى المجلس.

أولاً - السياق القانوني: التزامات الأطراف باحترام قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

٤- يدعو قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٧ جميع الأطراف المعنية إلى احترام قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وكما هو مبين بإيجاز فيما يلي، فإن إسرائيل والسلطة الفلسطينية، فضلاً عن

حماس في غزة، تتحمل التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان إزاء السكان المدنيين في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة على حد سواء.

ألف - القانون الإنساني الدولي

٥- تبين لوائح اتفاقية لاهاي واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب معايير القانون الإنساني الدولي الأوثق صلة بالموضوع فيما يخص التزامات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال. وقد ذكّرت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (ويشار إليها فيما يلي باسم "فتوى الجدار")، بأنه إذا لم تكن إسرائيل طرفاً في اتفاقية لاهاي المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (الاتفاقية الرابعة)، التي أرفقت بها لوائح اتفاقية لاهاي، فإن أحكام هذه اللوائح قد أصبحت جزءاً من القانون العرفي الدولي. وخلصت المحكمة أيضاً إلى أن اتفاقية جنيف الرابعة تسري على الأراضي الفلسطينية التي كانت، قبل صراع عام ١٩٦٧، تقع إلى الشرق من الخط الأخضر والتي احتلتها إسرائيل أثناء ذلك الصراع^(١).

٦- وفيما يخص السلطة الفلسطينية، فقد قدّمت منظمة التحرير الفلسطينية تعهداً أحادي الجانب، بموجب إعلان صدر عنها في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢، بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي للاتفاقية المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول). واعتبرت سويسرا، بوصفها الدولة الوديدة، ذلك التعهد الأحادي الجانب صحيحاً^(٢). وفي عام ١٩٨٩، قدّمت منظمة التحرير الفلسطينية تعهداً خطياً إضافياً "بالتقيّد باتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها". أما فيما يتعلق بحماس، فهي ملزمة بالوفاء بالالتزامات الناشئة عن القانون الإنساني الدولي والمتعلقة بجملة أمور منها سير الأعمال القتالية وحقوق المدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكّدت حماس التزامها باحترام "القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. مما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا وتقاليدنا الأصيلة"^(٣).

باء - القانون الدولي لحقوق الإنسان

٧- خلصت محكمة العدل الدولية، في فتاها بخصوص الجدار، فيما يتعلق بمسؤوليات إسرائيل الناشئة عن التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تجاه الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى أن أحكام العهد الدولي

¹ This fact has not been altered by Israel's 2005 unilateral withdrawal of its forces from the strip, as confirmed repeatedly since then by the General Assembly (most recently in its resolution 62/107 of 17 December 2007) and by the United Nations Secretary-General (notably in this message to the United Nations Seminar on Assistance to the Palestinian People, Amman, Jordan, 19 February 2008; and in his message to the opening of the 2008 session of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, New York, 14 February 2008).

² ICJ Wall Opinion, para 9.

³ Text of the National Unity Government programme delivered by then Prime Minister Ismail Haniya before the Palestinian Legislative Council, 17 March 2007.
<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=91477&TypeID=9&TabIndex=2>.

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل تسري على الأرض الفلسطينية المحتلة^(٤). ويعكس موقف هيئات الأمم المتحدة لمعاهدات حقوق الإنسان موقف محكمة العدل الدولية، وهو أن إسرائيل، بوصفها دولة طرفاً في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، تظل تتحمّل المسؤولية عن الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ما دامت إسرائيل مستمرة في ممارسة ولايتها على هذه الأراضي^(٥). ولاحظت محكمة العدل الدولية أيضاً أن التزامات إسرائيل بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشمل "الالتزام بعدم وضع أية عراقيل في وجه ممارسة هذه الحقوق في الميادين التي انتقل فيها الاختصاص إلى السلطات الفلسطينية"^(٦).

٨- والسلطة الفلسطينية ملزمة بدورها، كما يشهد بذلك عدد من التعهدات العامة التي أعلنت فيها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني عن التزامهم باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالتقيّد بالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان^(٧). وقد شملت هذه التعهدات ضمانات ومراسيم وإعلانات وشتى الاتفاقات المبرمة في إطار اتفاق أوسلو الموقع مع إسرائيل، والذي نص على أن يمارس الطرفان صلاحياتهما ومسؤولياتهما مع "المراعاة الواجبة لقواعد حقوق الإنسان ومبادئها المقبولة دولياً ولحكم القانون". وبالمثل، فقد نصت المادة الرابعة عشرة من اتفاق عام ١٩٩٤ بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا على أن تحترم كل من إسرائيل وفلسطين حقوق الإنسان^(٨). وعلاوة على ذلك، يتضمن القانون الأساسي الفلسطيني^(٩) عدداً من المواد التي تحمي حقوق الإنسان فضلاً عن الالتزام بالتقيّد بأهم الصكوك في مجال حقوق الإنسان (دخلت المواد ذات

⁴ ICJ Advisory Opinion paras. 102-113 (where ICJ concluded that the protection offered by human rights conventions do not cease in cases of armed conflict and that the ICCPR, the ICESCR and the CRC are applicable in respect of individuals within its jurisdiction, even concerning those individuals under its jurisdiction outside its own territory).

⁵ An examination of the concluding observations of different United Nations treaty bodies confirms this view: In its concluding observations of 2003, the Human Rights Committee (HRC) reiterated that the ICCPR provisions apply "to the benefit of the population of the Occupied Territories for all conduct by the State party's authorities or agents in those territories that affect the enjoyment of rights enshrined in the Covenant...". Similarly in its 2003 concluding observations, the Committee on Economic, Social and Cultural Rights (CESCR) reaffirmed its view that "the State party's obligations under the Covenant apply to all territories and populations under its effective control" (E/C.12/1/Add.90) The Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD) drew a similar conclusion in its concluding observations of March 2007 (CERD/C/ISR/CO/13, para. 32).

⁶ ICJ Advisory Opinion, para. 112.

⁷ PLO chairman Yasser Arafat repeatedly stated that he and his Government were committed to respecting to all international human rights standards, for instance, to representatives of Amnesty International on 2 Oct 1993 and 7 Feb 1996.

⁸ In addition, the PA has undertaken to respect specific human rights obligations in the context of its membership of the Euro Mediterranean partnership, which was established in November 1995 with the adoption of Barcelona Declaration and which contains a human rights component, stating that members should respect fundamental human rights and freedom, and act in accordance with United Nations Charter and UDHR, as well as other obligations under international law, in particular those arising out of regional and international instruments to which they are party (Barcelona Declaration, 27-28 November 1995; http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/bd.htm).

⁹ <http://www.palestinianbasiclaw.org/2002-basic-law>.

الصلة حيز النفاذ في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ وعُدّلت في عام ٢٠٠٣). فالمادة ١٠ من القانون الأساسي تنص على أن "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام" وعلى أن "تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان". ويكفل الباب الثاني من القانون الأساسي المعنون "الحقوق والحرريات العامة" (المواد ٩-٣٣) طائفة من الحقوق المدنية لجميع الأشخاص (مثل عدم جواز القبض غير القانوني، والحق في محاكمة قانونية، وحظر التعذيب والعقوبة الجماعية، وحرية التعبير، وحرية العقيدة، إلخ). فضلاً عن أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وكان إنشاء الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في عام ١٩٩٣، بموجب مرسوم رئاسي أصدره الرئيس الراحل ياسر عرفات، بمثابة خطوة إضافية في اتجاه احترام حقوق الإنسان^(١٠). فضلاً عن ذلك، فقد تعهدت السلطة الفلسطينية أيضاً، بموجب البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار ضمن الاتفاق المؤقت المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بأن تمارس شرطتها الصلاحيات والمسؤوليات مع المراعاة الواجبة لحقوق الإنسان المقبولة دولياً ولحکم القانون، وأنها ستستترشد بالحاجة إلى حماية الناس واحترام كرامة الإنسان وتجنب المضايقات^(١١).

٩- أما فيما يتعلق بحماس، فمن الجدير بالذكر أن غير الدول من الجهات الفاعلة التي تمارس وظائف شبيهة بالوظائف التي تمارسها الحكومات وتسيطر على إقليم ما ملزمة باحترام قواعد حقوق الإنسان عندما يؤثر سلوكها على حقوق الإنسان للأفراد الواقعين تحت سيطرتها^(١٢). وقد ذكرت حماس فضلاً عن ذلك أنها "مصممة على (...). تعزيز سيادة القانون، واحترام القضاء، والفصل بين السلطات، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، والمساواة بين المواطنين؛ ومحاربة كل أشكال التمييز؛ وحماية الحريات العامة، بما فيها حرية الصحافة وحرية التعبير..."^(١٣). وأكدت حماس أيضاً على التزامها "باحترام (...). الحريات العامة؛ وتعزيز قيم الديمقراطية؛ وحماية حقوق الإنسان

¹⁰ Furthermore, article 31 of the Palestinian Basic Law provides for the establishment by law of an independent commission for human rights. In May 2005, PICCR submitted before the PLC a draft law for discussion and approval. This draft law confirms PICCR as the National Human Rights Commission in Palestine with Ombudsman function at its core.

¹¹ Article XIX; The Israel-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip.

¹² By way of example, in the joint report on Lebanon and Israel, a group of four Special Rapporteurs concluded that: "Although Hezbollah, a non-State actor, cannot become a party to these human rights treaties, it remains subject to the demand of the international community, first expressed in the Universal Declaration of Human Rights, that every organ of society respect and promote human rights. (...) It is especially appropriate and feasible to call for an armed group to respect human rights norms when it exercises significant control over territory and population and has an identifiable political structure" Report of the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, Philip Alston; the Special Rapporteur on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health, Paul Hunt; the Representative of the Secretary-General on human rights of internally displaced persons, Walter Kälin; and the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, Miloon Kothari, (A/HRC/2/7), para. 19. See A/HRC/6/76, paras 4-9 for a brief overview of relevant events leading up to Hamas' takeover of the Gaza strip.

¹³ Speech delivered by Prime Minister Isma'il Hanyà at the conference organized by the PCHR on "The New Government and the Agenda for Human Rights". Gaza, June 2006.

(...)؛ وعلى احترامها القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي بما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا وتقاليدنا الأصلية"^(١٤). كما أعلنت أن "الحقوق والحريات العامة مقدسة لدينا، وأن احترام القانون مبدأ راسخ لا نخرقه"^(١٥).

ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ القرار

ألف - إغلاق غزة

الوضع العام

١٠ - ظل قطاع غزة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مغلقاً أمام العالم الخارجي، باستثناء بعض الواردات الإنسانية المحدودة، وحركات عدد قليل من الزائرين الدوليين والمرضى المحتاجين للرعاية الطارئة والفلسطينيين الذين حصلوا من إسرائيل على تراخيص للخروج. وكان معبر رفح مع مصر، في الفترة ما بين ٢ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، مفتوحاً بصفة استثنائية للحالات الطبية. وقد فُتح معبر كارني في فترات متقطعة فقط لإدخال الحبوب وعلف الحيوان، في حين فُتح معبر إيريز لعدد محدود من التجار الفلسطينيين، والعاملين في مجال المساعدة، والحالات الطبية ممن مُنحت لهم تراخيص خاصة^(١٦). وخلال الفترة ما بين ٢٠ شباط/فبراير و ٢٥ نيسان/أبريل، فُتح معبر صوفا لمدة ٣٨ يوماً، وهو ما سمح بعبور ٤٢٤ ٢ شاحنة محملة إلى غزة، بينما كان معبر كيرم شالوم مفتوحاً لمدة ٣٣ يوماً، مما سمح بعبور ٨٧٥ شاحنة محملة إلى غزة. وبلغ مجموع كمية الإمدادات الإنسانية التي سُمح بدخولها إلى غزة خلال الفترة نفسها ٥٢١ شاحنة محملة^(١٧).

١١ - ولقد تركت حالات نقص الوقود (التي أدت إلى تفاقم حالات انقطاع الكهرباء التي كانت تحدث أصلاً في غزة نتيجة لتدمير بعض من المحوّلات الكهربائية العاملة في غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦) أثراً عميقاً على جميع مناحي الحياة في غزة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، إذ نفذت المخزونات الخاصة وزادت حاجيات موسم الحصاد والصيد من الطلب على الوقود. وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في آذار/مارس، أن إمدادات إسرائيل من الديزل والبتزين تراجعت بنسبة ٥٧ في المائة و ٨٠ في المائة على التوالي مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٧^(١٨).

١٢ - وعقب هجوم شنه ناشطون فلسطينيون على معبر ناحل عوز (معبر الشجاعية) في ٩ نيسان/أبريل، قتل فيه مدنيان إسرائيليان، فرضت إسرائيل المزيد من القيود على عبور الوقود في اتجاه غزة. ويعتمد سكان غزة كلية

¹⁴ Text of the National Unity Government programme delivered by then Prime Minister Ismail Haniya before the Palestinian Legislative Council, 17 March 2007.

<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp?DocID=91477&TypeID=9&TabIndex=2>.

¹⁵ Letter to PCHR by Isma'il Haniya on 01 October 2007.

¹⁶ OCHA, Report No. 61 Implementation of the Agreement on Movement and Access (5-18 March 2008).

¹⁷ OCHA, Implementation of the Agreement on Movement and Access, Reports 60 and 61, covering the period between 20 February and 25 April. Also, Israeli Ministry of Defense, Unit of Coordination of Government Activities in the Territories (COGAT), from 1 April to 23 April 2008.

¹⁸ OCHA, Gaza Strip Inter-Agency Humanitarian Fact Sheet, March 2008.

على الوقود الذي يصلهم عن طريق معبر ناحل عوز - إذ إن إسرائيل لا تسمح لسكان غزة بالتزوّد بالوقود من أي مصدر آخر ولا بأي وسيلة أخرى. ففي الأسابيع التالية للهجوم، خفضت إسرائيل كمية البترين التي كان مسموحاً للغزيين بتلقيها بنحو ٨٠ في المائة وخفضت كمية وقود الديزل بنسبة ٤٣ في المائة.

١٣ - وفي تلك الأثناء، سمحت إسرائيل لمحطة الطاقة في غزة بتلقي ٢,٢ مليون لتر من الديزل الصناعي في الأسبوع، الأمر الذي سمح للمحطة بإنتاج الكهرباء في حدود ثلثي طاقتها العادية فقط البالغة ٨٠ ميغاواط^(١٩). وتبعاً لذلك، عانى قطاع غزة من عجز يصل إلى ٢٠ في المائة في إمدادات الكهرباء أثناء فترات الذروة، وهو ما تسبب في حالات انقطاع للتيار الكهربائي لفترات من أربع إلى ست ساعات في اليوم^(٢٠). وفي ١٦ نيسان/أبريل، استؤنفت الإمدادات بكميات محدودة من البترين الصناعي لمحطة الكهرباء في غزة وكميات محدودة أيضاً من غاز الطبخ.

١٤ - وفي ١١ نيسان/أبريل، ادعت قوات الدفاع الإسرائيلية ومسؤولون في السلطة الفلسطينية أن حماس كانت تستولي، لأغراض عملياتها العسكرية، على نصف كمية الوقود التي تحوّلها إسرائيل أسبوعياً إلى القطاع^(٢١).

١٥ - كما أن نقص الوقود قد أعاق بشدة أنشطة وكالات الأمم المتحدة العاملة في قطاع غزة. وقد دعت وكالات الأمم المتحدة، في بيان مشترك صدر في ١٥ نيسان/أبريل، إلى وقف جميع أعمال العنف، من قبيل الهجمات على معبر ناحل عوز، وإلى الاستئناف الفوري لتدفق إمدادات الوقود وتوزيعها. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، قالت الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيدة أنجيلا كين، في جلسة إحاطة لمجلس الأمن، إن إمدادات الوقود المتاحة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) "ستنفد في ٢٤ نيسان/أبريل"، وإنه ما لم يُسمح بإدخال البترين إلى القطاع، "ستوقف الأونروا مساعداتها الغذائية للاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم ٦٥٠.٠٠٠ لاجئ، فضلاً عن خدماتها المتعلقة بجمع القمامة وهي الخدمات التي يستفيد منها ٥٠٠.٠٠٠ من الغزويين"^(٢٢).

الآثار المترتبة على التمتع بحقوق الإنسان

١٦ - لقد ترتب عما أشير إليه أعلاه من قيود على حركة الأفراد والبضائع (لا سيما الوقود)، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثر سلبي على تمتع سكان قطاع غزة بمجموعة كبيرة من حقوق الإنسان التي يحق لهم التمتع بها، وبالأخص ما لهم من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، بل أيضاً على تمتعهم بحقوقهم في الحياة والكرامة الإنسانية وحرية الحركة.

¹⁹ Gaza Fuel Restrictions: Walking Toward Crisis, Gisha-Legal Centre for Freedom of Movement, 17 April 2008.

²⁰ Ibid.

²¹ Haaretz, 11 April 2008, <http://www.haaretz.com/hasen/spages/974043.html>.

²² Briefing to the Security Council on the situation of the Middle East, 23 April 2008.

١٧- وفيما يتعلق بالحق في المياه، فقد استمر نقص الوقود وعدم توفر قطع الغيار والمعدات اللازمة في شل شبكات التزويد بالمياه والصرف الصحي. وكان بإمكان ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية في قطاع غزة الحصول على إمدادات المياه لسويغات فقط مرة كل يومين. وكان على نظام الصرف الصحي في غزة أن يلقي في البحر يومياً نحو ٣٠.٠٠٠-٥٠.٠٠٠ متر مكعب من المياه المستعملة المعالجة جزئياً و ٢٠.٠٠٠ متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة، وهو ما يجعل التمتع بالحق في الصحة وفي مستوى معيشي لائق معرضاً للخطر^(٢٣). وكانت نحو ١٠.٠٠٠-٣٠.٠٠٠ متر مكعب أخرى من مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً قد تسربت إلى التربة، ووصلت في بعض الحالات إلى طبقة المياه الجوفية، ملوثةً بذلك موارد مياه الشرب الشحيحة أصلاً في غزة^(٢٤).

١٨- وقد تسببت حالات نقص الوقود، وعدم دفع الرواتب، والافتقار إلى قطع الغيار أيضاً في توقف خدمات جمع القمامة منذ مطلع شهر نيسان/أبريل، وهي خدمات يستفيد منها سكان مدينة غزة البالغ عددهم ٦٠٠.٠٠٠ نسمة^(٢٥). وينتج قطاع غزة ١ ٢٠٠ طن متري من النفايات الصلبة في اليوم. وفي شهر آذار/مارس، جمعت الأونروا ٢٠٠ طن من النفايات الصلبة في اليوم وزوّدت البلديات بـ ٥٣ ٨٥٠ لتراً من الوقود لمساعدتها في جمع قمامتها. ومع ذلك، تكدّست القمامة في الشوارع مسببةً بذلك مخاطر إضافية على الصحة العامة^(٢٦).

١٩- وفيما يتعلق بالحق في الغذاء، فقد زاد سعر سلة الغذاء الأساسية في غزة (دقيق القمح والأرز والبقول والزيت النباتي وزيت الزيتون والسكر ومسحوق الحليب) بنسبة ٣١ في المائة منذ شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧^(٢٧). وأفادت مجموعة من المنظمات البريطانية العاملة في مجال المعونة أنه، نتيجة للقيود الصارمة المفروضة على حركة البضائع والأفراد، أخذت أسعار الأغذية ترتفع وأخذت سلع دقيق القمح وحليب الأطفال والأرز، من بين سلع أساسية أخرى، تشح أكثر فأكثر. وكان نحو ٨٠ في المائة من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدات، علماً بأن معدلات البطالة تناهز الـ ٤٠ في المائة ومن المتوقع أن ترتفع إلى ٥٠ في المائة^(٢٨). والجدير بالذكر أن الحق في الغذاء لا يتعلق أساساً بالحصول على المعونة الغذائية، وإنما بقدرة المرء على توفير القوت لنفسه عن طريق سبيل لائق للعيش.

٢٠- وقد أثر الإغلاق المفروض على غزة أيضاً على الحق في الصحة، إذ انعكس سلباً على فرص الحصول على الرعاية الصحية فضلاً عن توافر الدواء في قطاع غزة. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يمكن أن تترتب عن هذا

²³ IRIN/OCHA OPT: Gaza's Sewage System in Crisis, 25 March 2008.

²⁴ Ibid.

²⁵ OCHA, Gaza Strip Inter-Agency Humanitarian Fact Sheet, March 2008.

²⁶ Ibid.

²⁷ Ibid.

²⁸ The Gaza Strip: A Humanitarian Implosion, 6 March 2008, Catholic Agency for Overseas Development, Amnesty International, CARE International UK, Christian Aid, Médecins du Monde UK, Oxfam, Save the Children UK and Trocaire.

الوضع، إذا تزايد تدهوره، مخاطر تهدد الصحة مثل زيادة مخاطر الوفاة بين الأمهات والرضع والأطفال دون الخامسة من العمر، واحتمالات التعرض للأمراض المنقولة بالمياه، والإصابة بالصدمة والاكتئاب^(٢٩). وأفادت منظمة الصحة العالمية أن ٥٥ دواءً من الأدوية الضرورية لـ ٤١٦ و ١٤٢ مادة من المستلزمات الطبية الضرورية الـ ٥٩٦ لم تكن متوفرة في آذار/مارس نتيجة لعدم توفر الموارد المالية^(٣٠).

٢١- كما أثر الإغلاق على تمكّن المرضى من الحصول على الرعاية الصحية خارج قطاع غزة. فبسبب عملية الإحالة المعقدة، توفي أربعة مرضى في آذار/مارس بعد رفض الترخيص لهم لاجتياز معبر إيريز: طفلة رضيعة في الثانية عشر شهراً من عمرها مصابة بمرض في الكبد توفيت في ٢ آذار/مارس؛ ورجل يبلغ عمره ٥٤ عاماً مصاب بسرطان الرئة توفي في ١٤ آذار/مارس؛ وامرأة يبلغ عمرها ٤٨ عاماً تعاني من مشاكل في القلب توفيت في ٢٠ آذار/مارس؛ وامرأة يبلغ عمرها ٥٨ عاماً مصابة بسرطان الكبد توفيت في ٢٢ آذار/مارس^(٣١). ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، نُقِل في هذه الأثناء ما مجموعه ٢٥٧ مريضاً عن طريق معبر رفح في الفترة ١-١٢ آذار/مارس.

٢٢- وأدانت منظمات إسرائيلية لحقوق الإنسان جهاز الأمن الإسرائيلي بسبب طول مدة إجراءاته الخاصة بإصدار تراخيص لمرضى السرطان والقلب لتلقي العلاج في إسرائيل أو لعبور إسرائيل للعلاج في الأردن أو مصر. ووفقاً لمنظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان"، فقد مُنِع، في الفترة من مطلع نيسان/أبريل إلى غاية ٢١ منه، ١٢ مريضاً آخر بالسرطان من دخول إسرائيل لتلقي العلاج اللازم للبقاء على قيد الحياة^(٣٢). وأفاد جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي، رداً على الانتقادات التي وجهت له، أن ثمة زيادة في استغلال السياسة الإنسانية الإسرائيلية من قبل الأطباء الغزويين الذين يصدرون شهادات طبية مزورة مقابل الرشوة، مدعياً أن طلبات "الناشطين الإرهابيين" لدخول إسرائيل للعلاج الطبي قد زادت من الخطر على الأمن القومي^(٣٣).

٢٣- وعلاوة على ذلك، أفادت وزارة الصحة الفلسطينية في رام الله أن معظم سيارات الإسعاف في غزة توقفت عن العمل في ٢١ نيسان/أبريل بسبب عدم توفر الوقود. وحسب ما أفادت به الوزارة، فإن نقص الوقود والانقطاع المستمر للكهرباء قد أديا أيضاً إلى تقلص القدرة على تعقيم الأدوات الطبية، وإلى تعطل المعدات الطبية عن العمل. وشددت الوزارة أيضاً على أن طاقة المولدات الاحتياطية المستخدمة للحفاظ على استمرار عمل المعدات الطبية لحفظ الحياة لا تكفي للعمل إلا لفترة محدودة للغاية^(٣٤).

²⁹ WHO, Health Action in Crises at <http://www.who.int/hac/>.

³⁰ OCHA, Gaza Strip Inter-Agency Humanitarian Fact Sheet, March 2008.

³¹ Ibid.

³² Physicians for Human Rights, 21 April 2008, at <http://www.phr.org.il/phr/article.asp?articleid=566&catid=55&pcat=-1&lang=ENG>.

³³ Jerusalem Post, 21 April 2008, <http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1208422652388&pagename=JPost%2FJPArticle%2FshowFull>.

³⁴ Ministry of Health press release, 21 April 2008.

٢٤- وفيما يتعلق بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة العقلية، فقد ترتب على الإغلاق والتوغلات العسكرية المتكررة أثر سلبي على الرفاه النفسي للغزائين. فقد قام برنامج الصحة العقلية للمجتمعات المحلية التابع للأونروا، خلال الأسبوعين الأولين من شهر آذار/مارس، بفحص ٣٩ ٠٠٠ تلميذ في مدارس الأونروا في شمال غزة لتحديد مدى التعرض وردود الفعل إزاء التوغلات العسكرية التي وقعت في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٨. وتوصلت الأونروا إلى أن ٧٩٠ تلميذاً تعرضوا إلى أحداث رضحية (تُخلف صدمات)، منهم ٢٨١ تلميذاً قُتل أحد أقاربهم في هذه الأحداث، و١٩٩ تلميذاً شاهدوا جثثاً مشوهة، و١٠١ تلميذاً تضررت مساكنهم^(٣٥). وفي الفترة نفسها، قدّم مستشارو الأونروا استشارات جماعية وفردية لهؤلاء الأطفال الـ ٧٩٠، حيث تبين أن ٩٤ في المائة منهم يعانون من توترات حادة تالية للإصابة بالصدمة ولديهم قابلية للتعرض لاضطرابات نفسية لاحقة للإصابة بالصدمة. وبيّنت دراسة أجراها قسم علم النفس بالجامعة الإسلامية على ٢٤٤ أسرة من أسر قطاع غزة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ أن ثمة تغييراً في السلوك وزيادة في المشاكل النفسية لدى الأطفال، ومن هذه المشاكل: الخوف (٦١ في المائة)، والقلق (٦٣ في المائة)، والغضب (٤٥ في المائة)، وصعوبات في النوم (٤٣ في المائة)، والتغيّب المدرسي (٤٠ في المائة)، وعدم التركيز في المدرسة (٥٠ في المائة)، وصعوبات في إنهاء الواجب المدرسي (٤٧ في المائة)، وعدم الرغبة في المشاركة في الأنشطة الترفيهية أو التعليمية (٥١ في المائة)^(٣٦).

٢٥- وفيما يتعلق بإمكانية نيل التعليم، فقد شلّ نظام النقل في غزة كلية تقريباً بسبب نقص الوقود الناجم عن تقييد كميات الوقود المتاح لسكان القطاع، والإضراب الذي أعلنته رابطة أصحاب محطات الوقود في غزة، واستمرار إغلاق معبر ناهل عوز أمام الإمدادات من البترين والديزل إلى القطاع^(٣٧). ووفقاً لمنظمات فلسطينية لحقوق الإنسان، فإن ٥٠ في المائة من قطاع التعليم في غزة كان مشلولاً بسبب عدم تمكن التلاميذ والمعلمين من الوصول إلى المدارس. ويتراوح معدل التغيّب عن المدارس والجامعات بين ٢٠ و ٥٠ في المائة، وهو ما يعرّض للخطر التمتع الكامل بالحق في التعليم^(٣٨).

٢٦- وقد أثار الإغلاق المفروض على غزة أيضاً على تمتع السكان بحرية الدين أو المعتقد وذلك بمنعهم من العبادة في بعض أقدس الأماكن لدى المسلمين والمسيحيين، مثل مسجد الأقصى وكنيسة القيامة في مدينة القدس وكنيسة المهدي في بيت لحم.

٢٧- كما أثار الإغلاق بشكل سلبي في حالة المعتقلين قبل وبعد الفترة المشمولة بالتقرير. فعقب استيلاء حماس على السلطة في قطاع غزة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قررت قوات الأمن الإسرائيلية وقف السماح للأسر بزيارة المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، تأثر بهذا القرار ٧٦٠ معتقلاً من غزة (من فيهم

³⁵ OCHA, Gaza Strip Inter-Agency Humanitarian Fact Sheet, March 2008.

³⁶ Ibid.

³⁷ Gaza Fuel Restrictions: Walking Toward Crisis, Gisha-Legal Centre for Freedom of Movement, 17 April 2008. See also PCHR, Press Release, 14 April 2008.

³⁸ Palestinian Centre for Human Rights, Press Release, 14 April 2008.

أربع نساء). وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الزيارات التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر، والذي كان يعمل منذ عام ١٩٦٨، توقف قبيل استيلاء حماس على السلطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في فترة سادها عنف كثيف. ولم توافق إسرائيل منذ ذلك الوقت على استئناف البرنامج الذي تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن طريقه بتنسيق وتيسير زيارات أقارب السجناء الغزويين. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اقتُصرت الاتصالات بين المعتقلين وأسرههم على الرسائل التي تُرسل من السجون والتي تستغرق ستة أسابيع تقريباً للوصول إلى غزة. وذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها لم تنقل، قبل حزيران/يونيه، سوى نحو عشر رسائل في الشهر بين السجناء وأسرههم، ولكن هذا العدد ارتفع الآن ليصل إلى ٣٠٠ رسالة في الشهر، مشددة على أن هذه الرسائل القصيرة، التي تخضع للرقابة العسكرية، ليست الوسيلة المثالية^(٣٩).

٢٨- وتفيد التقارير أن الآثار السلبية على التمتع بحقوق الإنسان نتيجة الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على غزة قد تفاقمت في بعض الحالات بسبب التدخلات في العمل الإنساني لعدد من وكالات تقديم المعونة والمنظمات الإنمائية العاملة في قطاع غزة، والتي أعربت عن الأسف لكون الضغوط السياسية التي مورست عليها لعدم التعاون مع مسؤولي حماس في غزة قد أعاققت فعاليتها.

باء - العنف ضد السكان المدنيين

خلفية

٢٩- لقد أدى الصراع الدولي المسلح بين الإسرائيليين والفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى مقتل ٢٢١ فلسطينياً، في الفترة ما بين ٢٥ شباط/فبراير و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (١٩ منهم في الضفة الغربية و ٢٠٢ في غزة). وعلاوة على ذلك، جُرح نحو ١٦٠ فلسطينياً في الضفة الغربية و ٣٠٠ في قطاع غزة. وخلال الفترة ذاتها، قُتل ١٠ إسرائيليين وجرح نحو ٢٥. وشنت القوات الجوية الإسرائيلية ما لا يقل عن ٧٥ غارة جوية على أهداف مختلفة داخل قطاع غزة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

عمليات النشاط الفلسطيني أثناء الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٣٠- في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، قُتل ثمانية مدنيين إسرائيليين وجُرح ١١ شخصاً عندما أطلق مسلح فلسطيني النار داخل مدرسة دينية يهودية في القدس الغربية^(٤٠). وطُعن حاخام أرثوذكسي بالقرب من بوابة دمشق بالمدينة القديمة في القدس في ١٨ آذار/مارس. وتبنت المسؤولية عن الهجوم جماعة من النشاط الفلسطينيين من داخل إسرائيل تسمى أحرار الجليل^(٤١).

³⁹ IRIN/OCHA, 22 April 2008, <http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=77862>.

⁴⁰ Haaretz, 7 March 2008, <http://www.haaretz.com/hasen/objects/pages/PrintArticleEn.jhtml?itemNo=961767>.

⁴¹ Israel National News, 18 March 2008, <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/125596>.

٣١- وفي غزة، قُتل في ٨ نيسان/أبريل مدنيان إسرائيليان وجندي واحد أثناء عملية شنها نشطاء فلسطينيون على نحال عوز، أحد معابر غزة. وادعى المسؤولية عن هذه العملية العسكرية عدد من المنظمات منها الجهاد الإسلامي والجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وزُعم أن هذه العملية كانت تهدف إلى اختطاف جنود إسرائيليين.

٣٢- ويُقدَّر أن النشطاء الفلسطينيين قد أطلقوا، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، نحو ٦٤٠ قذيفة هاون و٤٥٠ صاروخاً، كان معظمها من صواريخ القسام، من غزة في اتجاه جنوب إسرائيل، بما في ذلك مدينتا سديروت وعسقلان. ورغم أن معظم الصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقتها النشطاء الفلسطينيون كانت عشوائية، إلا أن بعض قذائف الهاون قصيرة المدى استهدفت، حسبما ذُكر، منشآت عسكرية إسرائيلية تقع في مناطق متاخمة للحدود أو من يعملون فيها. وتعرض نحو ١٢ إسرائيلياً لإصابات نتيجة الصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقتها نشطاء فلسطينيون، كما عانى العديد من سكان سديروت والبلدات الأخرى في جنوب إسرائيل من صدمات. وألحقت الصواريخ أيضاً أضراراً بالمباني ومنها البيوت وغيرها من المنشآت.

٣٣- وعلاوة على ذلك، قُتل اثنان من حراس الأمن الإسرائيليين في الضفة الغربية ليلة ٢٥ نيسان/أبريل في هجوم بإطلاق النار في المنطقة الصناعية في نيتساني شالوم بالقرب من مدينة طولكرم. وتمكّن حارس ثالث من الفرار بعدما أطلق المسلح النار.

العمليات العسكرية الإسرائيلية أثناء الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٣٤- قامت قوات الأمن الإسرائيلية، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بما لا يقل عن ٣٠ توغلاً عسكرياً داخل غزة و٣٤٨ توغلاً داخل مناطق شتى في الضفة الغربية. ورغم أن عدد التوغلات في الضفة الغربية كان أكبر بكثير مما هو عليه في غزة، فإن عدد الإصابات والوفيات كان أقل بكثير في الضفة الغربية منه في غزة. ولعل ذلك يعزى إلى طبيعة الأساليب والأسلحة المستخدمة في العمليات في كل من الضفة الغربية وغزة.

٣٥- وأفادت التقارير أن ما مجموعه ٢٢١ فلسطينياً قد قُتلوا، منهم ٧ نساء و٥١ طفلاً، بسبب الصراع الدولي المسلح بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد زاد عدد الجرحى أيضاً، إذ جرح نحو ٤٦٠ فلسطينياً، منهم ١٤٥ طفلاً و٢٠ امرأة، نتيجة لعمليات قوات الأمن الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية.

٣٦- وقد استمرت السياسة الإسرائيلية المتمثلة في استهداف النشطاء الفلسطينيين وأفراد الأمن بهدف قتلهم. فوفقاً لمنظمات فلسطينية لحقوق الإنسان، قُتل، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ما مجموعه ١٦ ناشطاً فلسطينياً وفرداً من أفراد الأمن رغم أنهم لم يكونوا مشتركين بشكل مباشر في أعمال قتالية. ويُدعى أن عشرة من هؤلاء قُتلوا في غزة وستة في الضفة الغربية. وأفادت التقارير إضافة إلى ذلك أن هذه العمليات أدت بشكل غير مباشر إلى جرح ما لا يقل عن ١٢ فلسطينياً مدنياً، منهم طفلان وشخص معوق. وفي ١٢ آذار/مارس، قتلت قوات خاصة إسرائيلية في بيت لحم أربعة نشطاء فلسطينيين مطلوبين. ودعت منظمة غير حكومية إسرائيلية إلى إجراء تحقيق جنائي في

عمليات القتل هذه، وكذلك إلى التحقيق في الادعاءات حول قيام قوات الأمن الإسرائيلية بدمم منزل أحد الضحايا. ويدعى أن المنزل لم يُهدم في سياق ضرورات العملية وإنما لمعاينة زوجة الضحية وأطفاله السبعة^(٤٢).

٣٧- وإن الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين قُتلوا توفوا أثناء عملية عسكرية إسرائيلية واسعة النطاق جرت داخل قطاع غزة في الفترة ما بين ٢٧ شباط/فبراير و٣ آذار/مارس. فقد قُتل، نتيجة لهذه العملية، ١٢٠ فلسطينياً بينما جُرح ٢٦٩ شخصاً^(٤٣). وفي هذه العملية العسكرية وحدها، قُتل ٣٤ قاصراً و٦ نساء. وأكدت منظمات فلسطينية أن سبعة من الأطفال قُتلوا وهم داخل منازلهم حسبما أفادت التقارير. وكان خمسة من هؤلاء الأطفال دون الثانية عشرة من العمر، منهم رضيع في الشهر السادس. ووفقاً لمنظمات فلسطينية لحقوق الإنسان، قد يكون أربعة من هؤلاء الأطفال مشتركين في أنشطة قتالية^(٤٤). وبالإضافة إلى ذلك، قُتل طفلان من الضفة الغربية (أحدهما من الخليل والثاني من رام الله) أثناء مشاركتهم في احتجاجات على العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة.

٣٨- وأفادت التقارير، فضلاً عن ذلك، أن تدميراً هائلاً للأراضي والهياكل الأساسية والمباني، فضلاً عن المؤسسات الدينية والتعليمية، قد حدث أثناء العملية التي جرت في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٣ آذار/مارس. وذكرت التقارير أن واحداً وعشرين منزلاً دُمّر بالكامل، وبذلك أضحي ١٤٧ فلسطينياً بدون مأوى. وأصيب ٨٨ مسكناً بأضرار فادحة أو جزئية، وهو ما أدى إلى الإضرار بـ ٦١٦ شخصاً آخرين^(٤٥). وفي ٢٨ شباط/فبراير، شنت طائرات حربية إسرائيلية هجوماً صاروخياً على مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الكائن في منطقة سكنية مكتظة في جباليا في شمال قطاع غزة، مما تسبب في تدمير بناية من خمسة طوابق تدميراً كاملاً (وهي البناية التي ادعت إسرائيل أن حماس تستخدمها لتخزين الأسلحة) وفي إلحاق أضرار جزئية بعشرات المساكن الأخرى المجاورة. وجُرح في هذا الهجوم ٤٤ شخصاً، منهم ١٢ طفلاً و٦ نساء.

٣٩- وأفادت وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان أن الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف قد استُهدفت أيضاً. وأفادت التقارير أن موظفي سيارات الإسعاف والموظفين الطبيين تعرضوا، في ثلاث حوادث مختلفة، لإطلاق النار وهم يحاولون الوصول إلى الجرحى، مما أدى إلى وفاة المصابين. كما أصيب عامل شبه طبي بجروح بليغة عندما أطلق عسكريون إسرائيليون النار على سيارات إسعاف كانت متوجهة لنقل الجرحى من موقع تعرض لهجوم صاروخي شنته مروحية^(٤٦).

⁴² B'Tselem, Press Release, 27 March 2008, at http://www.btselem.org/english/Press_Releases/20080327.asp.

⁴³ OCHA, Protection of Civilians Weekly Report, 27 February-4 March 2008, at http://www.ochaopt.org/documents/Weekly_Briefing_Notes_249_English.pdf.

⁴⁴ Defence for Children International/Palestine Section, 6 March 2008, at <http://www.dci-pal.org/english/display.cfm?DocId=696&CategoryId=16>.

⁴⁵ Gaza Strip Inter-Agency Humanitarian Fact Sheet, March 2008.

⁴⁶ Al-Mezan Centre for Human Rights: Report on IOF's Operation Warm Winter in the Gaza Strip (27 February-3 March, 2008), March 2008.

٤٠ - وادعت قوات الأمن الإسرائيلية أن النشطاء الفلسطينيين استغلوا السكان الفلسطينيين لأغراض خاصة بهم، حيث تعمدوا إطلاق الصواريخ من مناطق آهلة بالسكان؛ واستخدموا مساكن المدنيين لإخفاء أسلحة وتجهيزات لتصنيع متفجرات؛ كما استخدموا مدنيين كدروع بشرية لاتقاء ضربات جوية متوقعة^(٤٧). وأفادت قوات الأمن الإسرائيلية أيضاً أنها ترسل رسائل إنذار قبل الهجوم على أهداف تطلب فيها من المدنيين المغادرة من أجل تفادي وقوع ضحايا بين المدنيين^(٤٨).

٤١ - وعقب العملية التي جرت في الفترة ما بين ٢٧ شباط/فبراير و٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، ساد هدوء نسبي لأسابيع قليلة لم تحدث فيها هجمات عسكرية أو ضربات جوية إسرائيلية واسعة النطاق في غزة، وقلّ عدد الصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقها النشطاء الفلسطينيون في اتجاه إسرائيل. على أن قوات الدفاع الإسرائيلية، وبعد مقتل سائقي مدنيين إسرائيليين على يد نشطاء فلسطينيين في محطة الغاز في نحال عوز، جدّدت، في ٨ نيسان/أبريل، توغلاتها داخل الأجزاء الشمالية والشرقية من قطاع غزة، فقتلت ٧ فلسطينيين (منهم شاب في السادسة عشرة من مدينة غزة) وجرحت ١٥ آخرين.

٤٢ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، وبعد نصب كمين قبالة مستوطنة بير ي بالقرب من الحدود مع غزة قتل فيه ثلاثة جنود إسرائيليين، شنت قوات الأمن الإسرائيلية هجمات على غزة أدت إلى قتل ما يقدر بنحو ١٨ فلسطينياً، قيل إن ١٣ منهم لم يكونوا من المقاتلين. وفي إحدى الضربات، قُتل مصوّر يعمل مع وكالة رويترز للأخبار وثلاثة أشخاص آخرين، اثنان منهم قاصران^(٤٩)، بقذيفة أُطلقت من دبابة (الأول كان يصوّر الدبابة والاثنان كانا يقودان دراجتيهما بالقرب من سيارة الصحفي التي كانت تحمل بوضوح علامة "صحافة"). وادعت منظمات حقوق الإنسان، استناداً إلى تحقيقات جرت في عين المكان، أن طاقم الدبابة الإسرائيلية أطلق النار بتهور أو متعمداً على فريق الصحفي. وجمعت منظمات حقوق الإنسان أيضاً أدلة تثبت أن الدبابة أطلقت قذيفة سهمية تطايرت منها مئات المقذوفات كالسهم قبل أن ترتطم بالأرض. وما فتئت جماعات حقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين تحت الجنود الإسرائيليين على وقف استخدام القذائف السهمية في غزة لأنها تنتشر على مساحة واسعة وبالتالي يرجح أن تصيب المدنيين عشوائياً^(٥٠). وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه سيجري تحقيقاً رسمياً في الملابس التي أحاطت بوفاة مصوّر وكالة رويترز.

⁴⁷ <http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism--Obstacle+to+Peace/Hamas+war+against+Israel/Hamas+exploitation+of+civilians+as+human+shields+-+Photographic+evidence.htm>.

⁴⁸ A similar conduct of hostilities was witnessed during the war in Lebanon in 2006. As the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions stated in the report following the mission to Lebanon, "Israel's responsibility to distinguish between combatants and civilians is in no way discharged by warning civilians that they will be targeted. Warnings are required for the benefit of civilians, but civilians are not obligated to comply with them. A decision to stay put - freely taken or due to limited options - in no way diminishes a civilian's legal protections. It is categorically and absolutely prohibited to target civilians not taking a direct part in hostilities". (A/HRC/2/7), para. 41, p. 10.

⁴⁹ PCHR identified them as Ahmed 'Aaref Farajallah, 14, Ghassan Khaled Abu 'Otaiwi, 17, and Khalil Isma'il Dughmush, 22.

⁵⁰ Human Rights Watch Press Release, 20 April 2008.

٤٣- أما في الضفة الغربية، فقد أفادت التقارير أن نحو ١٠٠ فلسطيني قد جرحوا نتيجة لإطلاق قوات الأمن الإسرائيلية النار أثناء مظاهرات واحتجاجات عارمة مناهضة للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. وقُتل ثلاثة فلسطينيين، منهم طفلان، وجرح ١٣ مدنياً أثناء الاحتجاجات والتوغلات في الضفة الغربية. وفي ١٦ نيسان/أبريل، عُثر على جثة عارية ومشوهة لشاب يبلغ من العمر ١٥ عاماً في أراضٍ يسيطر عليها مستوطنون يقطنون مستوطنة الحمرة بالقرب من نابلس في شمال الضفة الغربية. وكانت الشرطة الإسرائيلية قد شرعت في وقت سابق في التحقيق في الحادث^(٥١).

٤٤- وفي حوادث منفصلة جرى فيها تبادل لإطلاق النار مع مستوطنين إسرائيليين، قُتل فلسطيني واحد وجرح ستة آخرون. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، أطلق مستوطن إسرائيلي النار على طالب جامعي فلسطيني فأرداه قتيلاً بينما كان ينتظر سيارة أجرة على الطريق ٦٠. وقد هجم على الضحية مستوطنان إسرائيليان كانا ينتظران عند موقف للحافلات بالقرب من مستوطنة "شيلو" شمال مدينة رام الله^(٥٢). وفي ٩ نيسان/أبريل، هجم مستوطنان إسرائيليان على سيارة فلسطينية بالقرب من مدينة نابلس، وجرحتا امرأتان نتيجة لذلك^(٥٣). وأفادت التقارير أن هجمات قام بها مستوطنون إسرائيليون قد حدثت في آذار/مارس بالقرب من قلقيلية: فذكر أن مستوطنين رشقوا بالحجارة سيارات فلسطينية تقل مدنيين^(٥٤). وفي ١٤ نيسان/أبريل، قام ما لا يقل عن ٤٠ مستوطناً إسرائيلياً من مستوطنة غيلاد، الواقعة جنوب غربي مدينة نابلس، باقتلاع ٣٠ شجرة لوز يملكها فلسطينيون في قرية تل^(٥٥). واتصل عدد من المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الدولية بمجلس القرية حيث قامت هذه المنظمات بتوثيق الحادث. وأفاد رئيس مجلس القرية أنه لا علم له ببدء الشرطة الإسرائيلية أي تحقيق حتى وقت كتابة هذا التقرير.

الحوادث الأخرى، بما في ذلك العنف فيما بين الفلسطينيين، أثناء الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

٤٥- في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٣٠ فلسطينياً، وقيل إن منهم تسعة مدنيين (من بينهم خمسة أطفال)، وجرح نحو ٢٦ آخرين في حوادث عنف بين الفلسطينيين، حسب ما أفادت به منظمات فلسطينية لحقوق الإنسان.

⁵¹ It was reported that, based on the interviews with many people in the area, that the 15 year old had tried to return home via the Al-Hamra checkpoint, but was refused passage through as being only 15 years old, he had no identification (IDs are only issued to Palestinians aged 16 years and over). It appears that he was then forced to walk around the long way home and there probably "abducted" on 15 April. Reference: <http://sabbah.biz/mt/archives/2008/04/19/body-palestinian-boy-found-mutilated-israeli-settlement/>.

⁵² PCHR Weekly Report No. 14/2008. http://www.pchrgaza.org/files/W_report/English/2008/03-04-2008.htm. Israeli sources claimed that the victim attempted to attack the two settlers using a knife.

⁵³ PCHR Weekly Report No. 15/2008. http://www.pchrgaza.org/files/W_report/English/2008/10-04-2008.htm.

⁵⁴ For instance, on 14 April on the Nablus- Qalqilia Road, bypassing the Qedumim settlement.

⁵⁵ PCHR Weekly Report No.: 16/2008. http://www.pchrgaza.org/files/W_report/English/2008/17-04-2008.htm.

٤٦- وأفادت التقارير أن عدة حوادث تورطت فيها مجموعات مسلحة غير محددة الهوية في غزة بينما استمر تدهور حالة الإخلال بالقانون والنظام. وسادت حوادث الاقتتال بين الفصائل، وعمليات الاختطاف، والاعتداءات على المؤسسات العامة والحريات المدنية، مسببة المزيد من الضحايا بين المدنيين. ووفقاً لمنظمات فلسطينية لحقوق الإنسان، فقد قُتل ٢٨ فلسطينياً في غزة نتيجة لهذه الحوادث^(٥٦).

٤٧- ومن بين الحوادث التي وقعت في غزة، تجدر الإشارة إلى ما يلي: في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، اعتدى مسلحون مجهولون على مدير برنامج غزة للصحة النفسية في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة. وتظل ملابسات الحادث غامضة^(٥٧). وفي ١٩ آذار/مارس، أفادت صحف محلية أن قوات الأمن التابعة لحماس ألقى القبض على مدير مستشفى ناصر في خان يونس وخلعت وكيل وزير النقل من منصبه، قبل اقتحام مكتبه ومصادرة سيارته^(٥٨). وفي ٢٣ آذار/مارس، ألقى الشرطة في غزة القبض على عدد من أعضاء المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين^(٥٩). وفي ١٣ نيسان/أبريل، اختطف مسلحون مجهولون ضابطاً سابقاً في المخابرات العامة الفلسطينية، واقتادوه إلى وجهة مجهولة. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أبلغت الشرطة أسرة المختطف أنه قد عُثر على جثته في منطقة الشيخ عجلين جنوب غربي مدينة غزة. ووفقاً لمنظمات محلية لحقوق الإنسان، ثمة علامات واضحة بدت على جثة الضحية تبين تعرضه للاعتداء البدني. وفي بيان نشرته صحف محلية يوم ١٧ نيسان/أبريل، ألقى فتح باللائمة على حماس على وفاة الضابط السابق، ودعت إلى تحقيق عادل وموضوعي في الحادث. وأعلنت السلطات في غزة أن تحقيقاً سيجري في الحادث، وأنه سيعلن عن نتائج هذا التحقيق، وستتخذ تدابير قانونية لتدارك التجاوزات ومحكمة الفاعلين. وأفادت صحف محلية أن لجنة برلمانية قد أنشئت أيضاً للتحقيق في وفاة ضابط المخابرات السابق. وبالإضافة إلى ذلك، سجلت منظمات محلية لحقوق الإنسان ما مجموعه عشرة اعتداءات على مؤسسات عامة وتجمعات سلمية في قطاع غزة على مدى الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٨- وفي الضفة الغربية، ساد العنف فيما بين الفلسطينيين أيضاً مخلفاً المزيد من الضحايا والجرحى. فوفقاً لمصادر مختلفة، ألقى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية القبض على ستة عناصر من حماس في الضفة الغربية في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨^(٦٠)، وألقى القبض على اثنين آخرين في ١٨ آذار/مارس^(٦١). وفي ٢٨ آذار/مارس، قُتل ثلاثة فلسطينيين على الأقل في حوادث عنف في قرية كفر ثلث جنوب شرق مدينة قلقيلية في الضفة الغربية. وفي ١٢ نيسان/أبريل، اندلعت صدامات بين طلبة ينتمون إلى فتح وآخرون ينتمون إلى حماس في حرم جامعة الخليل،

⁵⁶ Interview with Al-Mezan Centre for Human Rights, Gaza, April 2008.

⁵⁷ See, Al-Mezan Centre for Human Rights, Press Release, 6 March 2008.

⁵⁸ Ibid. 19 March 2008.

⁵⁹ Al-Hayat Al-Jadida on 24 March 2008.

⁶⁰ Ma'an News, 4 March 2008 at <http://www.maanneews.net/en/index.php?opr=ShowDetails&Do=Print&ID=28147>.

⁶¹ Ma'an News, 18 March 2008 at <http://www.maanneews.net/en/index.php?opr=ShowDetails&Do=Print&ID=28351>.

بعدهما وزّع طلبة ينتمون إلى حماس منشورات تتهم قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية باعتقال أربعة من زملائهم. وجرح العديد من الطلبة وتضررت ممتلكات الجامعة أثناء هذه الصدامات. وفي ٨ نيسان/أبريل، اندلع تبادل لإطلاق النار بين قوات أمن تابعة للسلطة الفلسطينية وعدة أعضاء في كتائب شهداء الأقصى كانوا قد فروا من سجن جنيد في نابلس، حيث كانوا يُحتجزون بعد أن سلّموا أنفسهم في إطار صفقة عفو. وجرح ما مجموعه خمسة موظفي أمن فلسطينيين وعضو في كتائب شهداء الأقصى، ومدنيان (أم وولدها). وفي ١٣ نيسان/أبريل، هاجم مسلحون فلسطينيون سيارة محافظ نابلس، ولم يصب أحد في الهجوم.

جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الأطراف وكان لها أثر على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

٤٩- وفيما يتعلق بحرية المرء في الجهر بدينه^(٦٢) والحرية في التعليم، يذكر أن قوات الدفاع الإسرائيلية أصدرت، في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، أمراً بإغلاق ومصادرة المؤسسات التي تملكها الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل، مدعية أن لهذه الجمعية صلات تربطها بحماس. وتشمل المؤسسات التي تضررت بهذا القرار مدرسة قيد الإنشاء من المقرر أن تستقبل ١٥٠٠ بنت، ومبنى سوق الهدى، ويضم مكتبة للأطفال، وثمانية محلات تجارية، ومركزاً للعلاج الطبيعي، وعيادة لطب الأسنان وأمراض القلب، وثلاث منظمات غير حكومية، منها جمعية الشباب المسلمين، ومخزناً للجمعية الخيرية الإسلامية، ومطعماً ومخزين. وتشغّل الجمعية الخيرية الإسلامية نحو ٥٥٠ موظفاً، بمن فيهم معلمون ومستشارون، كما أنها تدير دارين للأيتام.

٥٠- ورغم أن قوات الدفاع الإسرائيلية لم تصدر أية أوامر حطية بخصوص هاتين الدارين للأيتام، فقد أصدر تعليمات شفوية بغلق المؤسسات وإخلاء ساكنيهما. وقيل إن هذه التعليمات تلتها غارتان على داري الأيتام. وفي إحدى هاتين الغارتين (في ٦ آذار/مارس) قامت قوات الدفاع الإسرائيلية على ما يبدو بمصادرة جميع الألبسة والأغذية والقرطاسية وغير ذلك من اللوازم الخاصة بالأطفال. أما الغارة الثانية، فقد جرت حسبما أفيد في منتصف الليل بعد أسبوع من الغارة الأولى، فكانت سبباً في مضايقة الأطفال وإثارة الخوف لديهم. وتؤوي هاتان الداران وترعيان ١٩٢ ٣ طفلاً، منهم ٩٥ طفلاً لا يستطيعون العودة إلى بيوتهم بسبب الضائقة الاقتصادية الحادة، و٥٥ آخرون لا أسر لهم على الإطلاق. أما الأطفال المتبقون وعددهم ٣٠٤٢ طفلاً، فمنهم يتيم فقد أحد الأبوين ومنهم من فقد كلا الأبوين ولم يبق له سوى أقارب من الأسرة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن لدى الجمعية الخيرية الإسلامية في الخليل أية خطط للطوارئ لإيواء هؤلاء الأطفال أو تقديم المساعدة الإنسانية لهم، في حال طردوا بالقوة. وفي ٧ نيسان/أبريل، علّقت محكمة العدل العليا الإسرائيلية مؤقتاً تنفيذ الأمر إلى حين انعقاد جلسة استماع أخرى، ومنحت المحكمة قوات الأمن الإسرائيلية مهلة غير محددة من الوقت لتقديم التبرير القانوني لقرار الإغلاق. ونظراً لحالة الضعف التي يعيشها الأشخاص المتأثرون بهذا القرار، ومعظمهم من الأطفال، فإن العواقب المترتبة على إغلاق المؤسسة الخيرية من الناحية الإنسانية ومن ناحية حقوق الإنسان يمكن أن تكون وخيمة للغاية.

⁶² The freedom to manifest one's religion includes the freedom to establish seminaries or religious schools, as set out in the Human Rights Committee's general comment No. 22 (1993), para. 4.

٥١ - وفيما يتعلق بالحق في التمتع بمستوى معيشي لائق، ولا سيما الحق في السكن اللائق، ثمة عدد من حالات هدم المنازل وطرد ساكنيها في جميع أنحاء الضفة الغربية حدثت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ففي آذار/مارس، دمّرت قوات الدفاع الإسرائيلية منازل وحظائر للماشية، فضلاً عن معدات في أفضية غور الأردن وقليلية وأريحا والخليل والقدس تاركة ما مجموعه ١٣١ شخصاً بلا مأوى. ومن بين المجتمعات المحلية التي تأثرت جراء هذا العمل أهالي منطقتي الحديدية وفروش بيت دجان في غور الأردن؛ والجفتلك في أريحا؛ وعرب الرماضين^(٦٣) وعزبة الطيب^(٦٤) في قليلية؛ والديرات وأم لصفاء وققاوية ومستوطنة إمنيزل في الخليل؛ وأخيراً حزما والجيب وعناتا في القدس. وفي نيسان/أبريل، هُدم منزل واحد في قرية عناتا في منطقة القدس. وكان هذا البيت الذي تسكنه أسرة من ١٢ فرداً، منهم خمسة أطفال، قد هُدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأعيد بناؤه من قبل متطوعين دوليين في عام ٢٠٠٧.

٥٢ - وفيما يتعلق بحظر التعذيب، دعت منظمات فلسطينية لحقوق الإنسان^(٦٥) والهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، إلى إجراء تحقيقات مستقلة في وفاة الشيخ مجيد عبد العزيز مصطفى البرغوثي، البالغ من العمر ٤٤ عاماً، المتوفى يوم ٢٢ شباط/فبراير، بينما كان معتقلاً في رام الله لدى جهاز المخابرات العامة التابع للسلطة الفلسطينية. وأفادت التقارير أن أربعة ملثمين كانوا قد ألقوا عليه القبض في ١٤ شباط/فبراير لدى خروجه من مسجد في المدينة. ووصف تقرير للطب الشرعي، أمر به النائب العام الفلسطيني، الوفاة المفاجئة بأنها "طبيعية" وذكر سبب الوفاة على أنه نوبة قلبية ناجمة عن تضخم شاذ في القلب. وثمة ادعاءات بأن هناك أدلة "بما في ذلك صور" تشير إلى أن الضحية قد تعرض، قبل وفاته، للتعذيب وسوء المعاملة، وأنه قد يكون أيضاً ضحية إهمال طبي أثناء اعتقاله. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أصدرت لجنة لتقصي الحقائق، شكلها المجلس التشريعي الفلسطيني للتحقيق في وفاة مجيد البرغوثي، تقريراً^(٦٦) خلّص إلى أن هناك دلائل على حدوث تعذيب وضرب وأنه لا يوجد أي دليل على أن المتوفى كان يعاني من أي مرض سابق لاعتقاله؛ وأضاف أن الخدمات الطبية التي قُدّمت إلى السجن لم تكن كافية. واستناداً إلى هذا التقرير، طلب الرئيس الفلسطيني محمود عباس إجراء تحقيق داخلي للكشف عما إذا كانت هناك أية انتهاكات متصلة باعتقال البرغوثي. ودعا أيضاً إلى معاقبة الجناة وطلب أن يجري مكتب النائب العام عمليات تفتيش تشمل جميع أماكن الاحتجاز^(٦٧).

⁶³ See also: OCHA Weekly Report (12-18 March 2008), <http://www.ochaopt.org/documents/WBN251.pdf>

⁶⁴ Stop The Wall, Briefing: 12.03.08, Continuous demolitions in Jordan Valley and Qalqilia district require international action.

⁶⁵ Report, United Against Torture Coalition, 3 March 2008; Al Haq: the findings of the PLC investigating the death of Majd Abdel Aziz Bhargouthi must be implemented, 10 April 2008, <http://www.alhaq.org/etemplate.php?id=360>; PCHR, 26 February 2008, <http://www.emhrn.net/pages/512/news/focus/51380>.

⁶⁶ Unofficial translation of PLC committee findings: <http://www.unitedagainststorture.org/more.asp?NewsID=39>.

⁶⁷ Al Quds (in Arabic), 18 March 2008, <http://www.alquds.com/node/18544>.

٥٣- وفيما يتعلق بحرية التعبير والرأي والحق في التجمع السلمي، فقد ذكرت التقارير الحوادث التالية: في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، قررت وزارة الداخلية في غزة منع مراسلي تلفزيون فلسطين من العمل في غزة^(٦٨). وفي ٥ آذار/مارس، ادعت جبهة النضال الشعبي، وهي فصيل من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، أن شرطة حماس منعت مظاهرة شعبية مناهضة للاعتداءات الإسرائيلية في قطاع غزة^(٦٩). وفي ١٠ آذار/مارس، ادعت منظمة الشبيبة الفتحاوية أن شرطة حماس منعت اجتماعاً للشباب نظمته فتح في مدينة غزة وهددت باعتقال الحاضرين^(٧٠). وفي ١٢ آذار/مارس، اقتحم عدد من عناصر جهاز الأمن الوقائي في رام الله مقر وكالة رامتان للأبناء، وألقوا القبض على أحد المحررين العاملين في الوكالة وصادروا حاسوبه وبعض ممتلكاته^(٧١). وقد أُفرج عنه في اليوم التالي (عن طريق الوساطة).

٥٤- وفيما يتعلق بحرية التنقل، فإن القيود المفروضة على تنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية وكذلك داخل الضفة الغربية نفسها قد استمرت بل إنها زادت^(٧٢). فقد كان هناك، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أكثر من ٦٠٠ حاجز من أصناف شتى تحول دون تمتع الفلسطينيين بحقهم في حرية التنقل داخل الضفة الغربية. فمسار الجدار، والمستوطنات، وحالات حظر التجول، ونظام الإغلاق وما يصاحب ذلك من رقابة قد ألحقت أضراراً جسيمة بالبنى الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية، وساهمت في زيادة الاعتماد على المعونة وزيادة الفقر والبطالة، وكان لها أثر خطير على تمتع السكان بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثاً - الخلاصة

٥٥- تظل حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة خطيرة ولا سيما في غزة. وإن التوصيات التي قدّمها المفوض السامية لحقوق الإنسان في أحدث تقرير^(٧٣). لها عن انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء آليات للمساءلة وبالإغلاق المفروض على قطاع غزة، لم تنفذ. بل على العكس من ذلك، فقد استمرت الإجراءات التي اتخذتها الأطراف، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي ضوء ذلك، تظل جميع التوصيات السابقة التي قدّمها المفوض السامية صالحة وينبغي للأطراف أن تنفذها على جناح السرعة.

⁶⁸ Palestinian Centre for Human Rights, Press Release. 5 March 2008.

⁶⁹ Maan News Agency, 5 March 2008.
<http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&Do=Print&ID=103500>.

⁷⁰ Maan News Agency. 11 March 2008.
<http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&Do=Print&ID=28249>.

⁷¹ Palestinian Centre for Human Rights, Press Release, 13 March 2008.

⁷² A more detailed description of these restrictions was included in A/HRC/7/76.

⁷³ A/HRC/7/76, paras. 56-62.